تقديم بيان الحاجة عليه مع ان العنوان يقتضي العكس وحاصلها
ما ذكره قدس سره من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعهما دون
العكس فلذا اقدم البيان وبما ذكرنا اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع
ايضا يتضمن الرسم فان ذلك باعتبار انه يمكن ان يؤخذ منه لان
محمول يعرفا به على ان النكتة انما هو بجمعها بعد الوقوع **قوله**
وغرضه اي غرض المدون **قوله** وتحصل بذلك اه لانه يحصل
منه انه علم يفيد هذه الفائدة وهو لازم مساوله شامل لجميع
اجزائه والا لما كان غاية له بل لبعضه وهو يفيد الثبوت بعد اقامة
الدليل وهو معنى تصور الشيء بالرسم ولو اريد بالتصور المعنى الاعم
اعني تصور الشيء بامر خارج كان ادفع للتشعيب **قوله** بشرع
اخر كان يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية
ولما يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان
مقصوده ايراد صورة لا اجتماع فيه بينهما في الوجود **قوله** فلذا كان
اي الصدر مع بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية بالرسم والا
والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يحصل قوله فصار
مستدركا **قوله** فشرع اه تفسير لقوله وابتدا بيان الحاجة
اي ابتداء بان شرع وفيه اشارة الى ان قول الشارح وصدر البحث
بالتقسيم اي جعله في اوله كما هو معنى صدرت الشيء بالشيء تصدير
بيان الحاجة لان التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة وكان

وكان تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم **قوله** كل
واحد منهما مسلك لعة ومن لم يفهم المتن وقع في تكلفات باردة
قوله لتوقف بيان الحاجة على الشروع في التقسيم لان مقدمات
بيان الحاجة مقدمات مترتبة وآخر ما ينحل اليه هو التقسيم فان
التقسيم يتوقف عليه وليس الحاصل كل منهما ضروريا ولا نظريا
المتوقف عليه قوله بل البعض من كل منهما ضروري والبعض الاخر
نظري يحصل المتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا وذلك
الترتيب ليس بجواب المتوقف عليه قوله فمست الحاجة اه فعلى
هذا الضمير الى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع
مقدماته اي ما سوى التقسيم وعلى التقدير الثاني دفع ما قيل ان التوقف
لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته
قوله فان قلت اه منع للتوقف والجواب اثبات المقدمة
الممنوعة **قوله** اعني الموصل اي مباحث الموصلين فلا
فلا يحتاج مسئلة من مسائله من بيان الحاجة اليه **قوله** فلولم يقسم
العلم اولا اي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات
بيان الحاجة واما تقسيم العلم اولا الى الظاهر ثم تقسيمه الى التصور
والتصديق اي تقسيم كل من الضروري والنظري اليهما مع كونه
موجبا للبيان فيه شبهة نظم المقدمات وتحوجا الى اعادة
الظاهري والنظري من كل منهما يحصل من الضروري قلت للمفعول

Copyright © King Saud University